نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية

الدكتور عبد الغني عماد

متى يتحرك الشعب بإتجاه الثورة؟ وكيف يتحول تحركه ويتطور من إحتجاج الى انتفاضة ثم الى ثورة تستهدف مجمل النظام السياسي؟ ولماذا يحدث مثل هذا في حركة الشعوب؟.

قدم البعض إجابات على شكل نظريات في الثورة. ولا نعتقد أن المحاولات التي جرت ناجحة إلا بقدر تعبيرها عن ثورات بعينها، فالعوامل الخاصة التي تتحكم بحركة الناس وثورات الشعوب ضد الظلم والإستبداد يصعب حصرها ونمذجتها، مع أنه يمكن تحليل بنية كل مجتمع واستخلاص إستنتاجات نظرية تمكن من ترجيح إحتمال وقوع إحتجاجات او ثورة في بلد من البلدان، ولكن كإحتمال فقط علماً أن حالات كثيرة وقعت فيها ثورات حيث لم يتوقع أحد. لذلك كانت تلك النظريات أقرب الى الإستقراء القابل للدحض او الترجيح.

هل كان العقل العربي ينتظر ثوراته الربيعية؟ هل كانت النخب السياسية المعارضة في عالمنا العربي مستعدة لمثل هذا الاحتمال؟ أم أن حالة من الركود السياسي والإكتئاب القومي الشعبي سيطر على المشهد العام؟

لا شك أن الثورات الشعبية العربية لم تولد من فراغ، وهي ليست نبتاً شيطانياً أو مؤامرة كما يدعي الحكام. إنها الانفجار النوعي المترتب على الفشل الكمي المتراكم بفعل سياسات الأنظمة على المستوى التنموي والتربوي والسياسي. فسياسات الإستبداد والإقصاء لم ينتج عنها إلا التهميش والفساد، ولم تؤدِ إلا إلى تمديد قوانين الطوارئ وانتهاك الحريات والكرامات والعنف الأمني المفرط، فضلاً عن التلاعب بوحدة المجتمعات والتمييز بين طوائفه ومذاهبه بعيداً عن دولة المواطنة والعدالة.

– **خصائص وفاعلون جدد:** من أبرز خصائص هذه الثورات إنها أعادت للرأي العام حضوره ومكانته وأعادت للشارع والساحات والميادين فاعليتها، معيدة بذلك انتاج "المجال العام" العربي وهي بقدر ما كانت ثورات شعوب بالمعنى العام للكلمة تعبر عن مختلف أطياف المجتمع العربي، هي أيضاً ثورات شبابية في بعدها الميداني والسوسيولوجي، فقد استطاع هؤلاء "الفاعلون الجدد"، أن يفرضوا مزاجهم وشعاراتهم وتكنولوجيتهم في مسيرة وإدارة هذه الثورات حتى على المعارضات الايديولوجية والتاريخية التي ثبت هشاشتها وقصر نظرها في التقاط اللحظة التاريخية التي تنبئ بأن أوان الثورة قد حان[1].

يكفي معرفة إن مجموع الفئة العمرية ما بين (١٥ و٢٩ سنة) في مصر قد ارتفع من حوالي سبعين مليون عام ٢٠٠٠ (يوازي ٢٨,٢ بالمئة من مجموع عدد السكان) إلى ٨٤ مليون ونصف عام ٢٠١٠ بما يمثل (٢٩,٢ بالمئة من مجموع عدد السكان). وقد تشابهت النسبة في كلٍ من تونس واليمن وسوريا[2]. وهذه الخاصية الديموغرافية كان لها دور هام في تحريك الثورة، فالبطالة بين الشباب من حاملي المؤهلات الجامعية من جهة، وتغيّر الثقافة المرجعية السياسية لهؤلاء، وهو تغيّر لعبت فيه عولمة الاتصالات والشبكة العنكبوتية وبعض منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً، وبالأخص لجهة التفلت من احتكار الإعلام الموجه، إذ لم يعد للهيمنة الايديولوجية للقوى المسيطرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وايديولوجياً الفعالية نفسها. وبالتالي يمكن القول أن الفاعلين الجدد هم فعلاً من الشرائح الشبابية الأكثر "تعويماً" شكلت محركاً مميزاً للثورات الشعبية.

---

[1] – عبد الغني عماد: الثقافة وتكنولوجيا الاتصال، التغيرات والتحولات في عصر العولمة والربيع العربي، بيروت، دار مجد، ٢٠١٢، ص١٠٥.

[2] - أنظر دراسة جاك قبانجي: لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية. نشرت في مجلة إضافات، لبنان، العدد ١٤، ربيع ٢٠١١، ص١٠٩. استناداً إلى:
"world population prospects: the 2008, the revision population database" united nations (2008).

والواقع إن المعارضات العربية التاريخية ترددت او تأخرت في مواكبة الانتفاضات والثورات العربية منذ بدايتها، وهذا ينطبق على الإسلاميين وغيرهم، وهذا التردد يمكن إعادته إلى عنصر المفاجأة معطوفاً على غياب الثقة بالفاعلين الجدد الذين فجروا هذه الثورات وقدرتهم على مواجهة الأنظمة بما يجعل الانخراط بالانتفاضة في بدايتها مغامرة غير محسوبة العواقب، وقد سبق أن جرب قيادات هذه المعارضات ثمن مثل هذه المغامرات. المسألة الثانية تتمثل في أن النظام الإستبدادي العربي كان قد أغلق كل المنافذ المؤدية إلى ساحة النشاط الجماهيري أمام أحزاب المعارضة المستقلة، مغرقاً إياها بالإعتقالات التعسفية والمحاكمات المفتعلة، وبتنشيط الإنقسامات داخلها وإفتعال معارضات تدين له بالولاء.

ما ترتب عن ذلك هو أن هؤلاء الفاعلين الجدد، الشبان الذين فجروا الأحداث الأولى للثورة كانوا قد فقدوا ثقتهم بالمعارضات التقليدية، كما فقدوا ثقتهم بالأنظمة. إلا أن منطق الثورات الشعبية ليس منطقاً ايديولوجياً، ولا حزبياً. وهي إن قادها حزب وفق برنامج مفصل وشامل، فإنها غالباً ما تستبدل إستبداداً بإستبداد، وتفرض بلغة كارل بوبر هندسة إجتماعية كلية جديدة نابعة من عقائدها على شتى حيزّات المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وتحتل الحيزّ العام بأسلحة هيمنوية ومؤسسية جديدة تعيد إنتاج الاستبدادية القديمة بلغة جديدة. لذلك فإن الاحزاب عموماً لا تبرز برامجها الإيديولوجية بشكل فاقع تكتيكياً، كي تتمكن من الإنخراط في حركة شعبية شاملة، وكذلك كي يقبل الجمهور المشاركة[٣].

لكن المشكلة تنفجر حين تسارع الأحزاب الإيديولوجية وتتخلى عن هذا التكتيك خلال التحول الديموقراطي وقبل أن تترسخ القيم الديموقراطية وتتحول إلى ثقافة ومؤسسات.

---

[3] – عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص٣٥.

– **نموذج لم يكتمل:** قدمت الثورات العربية نموذجاً جديداً لم يكتمل بعد، وهي حيث أسقطت الرؤساء وبدأت رحلة التغيير بإنتخابات ديموقراطية، برز فيها بوضوح إن الأحزاب الإسلامية الأكثر تنظيماً تسيطر على الثورة بعد تحولها الى سلطة، وتبدأ بالقول أنها صانعة الثورة، في حين إن قوى أخرى تتهمها بأنها لم تفعل إلا سرقة الثورة، وهذه بعض دلالات الثورة المصرية والتونسية اليوم بعد الإنتخابات، وهذا في نفس الوقت أحد مظاهر ديناميكية الثورات الديموقراطية في كل مكان.

يبقى هذا أفضل بكثير من نذر تفكك الدولة في بعض الحالات، حيث وضع تعنت حكام الاستبداد وتغوّل أجهزتهم السلطوية البلاد والعباد أمام خيارات الحرب الأهلية أو التدخل الخارجي، فانكشفت المكوّنات السلطوية الأولية لهذه الأنظمة، فظهرت قبلية ومذهبية وطائفية أو عرقية وجهوية، معطوفة على فشل تنموي ذريع أمام فجوة متنامية بين الأرياف والمدن وبين الضواحي المهمشة على أطراف المدن التي يتكدس فيها الفقر والإهمال والحرمان حيث كانت البداية مع بو عزيزي وعربته، وخالد سعيد وقصته وأطفال ريف درعا وخربشاتهم الحائطية.

والأنكى من ذلك إن الدولة العربية الحديثة لم تكتفِ بفشلها في إدماج مكوناتها الأولية، القبلية والطائفية والمذهبية، بل عززتها وعمدت إلى توظيفها كأدوات في صراعها للاستحواذ على نصاب السلطة، فظهرالصراع واضحاً على مساحة العراق، والمشهد مغرقاً في طائفيته ومذهبيته في لبنان، وفي مصر إنكشف الجرح القبطي وعمد النظام السابق الى تعميقه، وفي اليمن استخدم التحشيد الحوثي في حرب النظام لتوحيد القبائل الأخرى، حيث القبيلة والسياسة

حاضرة هناك كما هي في ليبيا وتونس. أما في سوريا فقد استنفد النظام تكوينها السوسيولوجي والطائفي والمذهبي والعرقي حتى انكشفت الأمور على واقعها الحقيقي[٤].

يمكن القول أن الدولة العربية الإقليمية فشلت تماماً، ليس فقط في بناء نماذجها "القومية" بل في بناء "الدولة" كمؤسسات وإطار للمواطنة، ومرجعية للحكم والفصل في المنازعات بين الناس، الذين عادوا وقت الشدّة نحو الكيانات التي سبقتها، أي عادوا إلى أصولهم، تماماً كما فعل أهل السلطة حين إنكشفوا فتحولوا إلى قبيلة سياسية تحتشد حول عصبوية ما.

– **الوعي العصبوي في التحليل السوسيولوجي:** في التحليل السوسيولوجي لا يمكن للوعي والسلوك الطائفي أو القبلي أو الجهوي وغيره أن يتحرك إلا ضمن الشبكة المصلحية الإجتماعية التي ترسم حدود الصراع على السياسة والاقتصاد في البلاد، وعلى هذا الأساس تصبح المصالح الاقتصادية وشبكات الفساد والمحسوبية والزبائنية، قوى مهيمنة تحتاج إلى الأمن والاستقرار كي تقيم سياسة الدولة الإقليمية والدولية بما يؤمن ديمومة المنافع والمكتسبات، بعيداً عن حسابات المنطق الفئوي، الطائفي أو المذهبي أو القبلي أو غيره، حيث تجمع شبكات المصالح أطيافاً وشرائح من المذاهب كلها، دون أن يلغي هذا الهيمنة العليا للشريحة الأكثر نفوذاً حول الحاكم وحاشيته.

يبقى السؤال عن الكيفيات والآليات والأدوات التي استخدمها النظام العربي الرسمي للإمساك باقتصاد بلاده وتعامله مع الثروة الوطنية والتي قادت إلى كوارث اجتماعية وإلى تهميش قلّ نظيره؟ يتبعه تساؤل عن تشابه هذه الآليات والأدوات وعلاقة ذلك بانفجار الزخم الثوري العربي؟ وهل أن التشابه في الآليات والأدوات يعني تشابهاً في النتائج؟

---

[4] – أنظر الدراسة الهامة للدكتور محمد نجيب بو طالب: الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١.

إتبعت حكومات الدول العربية برنامجاً اقتصادياً استند في غالبه إلى وصفات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، فعلى سبيل المثال أقدمت الحكومة المصرية على إصدار قانون الشركات القابضة عام ١٩٩٣ وبموجبه أقدمت على بيع شركات القطاع العام المملوكة للشعب، وكفّت يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية وفتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي، إضافةً إلى إجراءات تفضي إلى تحرير الاقتصاد المصري وخصخصته. لكن الخصخصة المباشرة أو غير المباشرة أفرزت طبقة من رجال الأعمال الجدد إحتكرت ثمار النمو الاقتصادي[٥]. فبرزت أسماء شهيرة في مصر كأحمد عز وحسين سالم وآخرين باحتكارها لقطاعات واسعة من الاقتصاد المصري، أما في سوريا فقد احتكر مئة من رجال الأعمال الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي السوري وبرز الأقرباء ومن بينهم الأكثر شهرة رامي مخلوف، ومن المفارقات اللافتة إن الإمارات العربية المتحدة المتحررة اقتصادياً حصرت تشغيل قطاع الهاتف الخلوي، السريع الربحية بالجهات الحكومية، بينما سوريا والجزائر الحريصتان بشدة على القطاع العام، اعتبرت هذا المجال من أولى التلزيمات للقطاع الخاص في إطار الخصخصة، وحصر التشغيل في إطار شركة أو شركتين، مما أضاع فرص المنافسة وأكد الخلفية الربحية والسلطوية لهذه التلزيمات. وفي ليبيا دارت الثروة بين الأبناء والعشيرة، وفي اليمن ضاع الاقتصاد بين القبيلة والعائلة والحرب، وفي تونس حدث أمر مشابه.

– **تحجيم الطبقة الوسطى:** في المجمل أنتج هذا النهج النيو ليبرالي التسلطي تحكم فئة قليلة جداً من رجال الأعمال في اقتصادات الدول العربية، على الرغم من أن تجارب عديدة في

[5] – أنظر دراسة خالد كاظم أبو دوح في "قراءات في الحركات الاحتجاجية العربية" ملف المستقبل العربي (العدد ٣٨٧ (أيار/مايو ٢٠٠٠)، ص١١٣–١٣٠.

العالم الثالث أثبتت فشل هذا النهج في تحقيق التنمية الشاملة، حيث قد ينجح في تحقيق نمو اقتصادي، لكنه يخفق في توزيع الثروة. الأمر الذي يخلق طبقة تزداد ثراءً، فيما الشعب يزداد فقراً. وهو ما حدث في الدول العربية، وأدى إلى تقليص الطبقة الوسطى وتحجيمها وإفقارها[٦].

والواقع إن الطبقة الوسطى لم تندثر، بل حدث فيها تغيّر بنيوي طال أصولها القديمة "العائلية والعريقة" من "ذوي الياقات البيض" وأصلاب الأفندية والبورجوازية، لصالح انبثاق شرائح وسطى جديدة من أبناء الأرياف و"ذوي الياقات الزرق" الذين تلقوا أقساطاً متفاوتة من التعليم، وتدرجوا على مراقي الحراك الاجتماعي بأشكال مختلفة، وزحفوا من القرى النائية والبوادي القصية، البعيدة عن المركز المديني التقليدي – المتروبول، وعملوا في أي نشاط وجدوه، وسكنوا في أي ركن أتيح لهم، مما سمي في ما بعد "الأحياء القصديرية" أو "الأحياء الشعبية" أو "العشوائية" أو "السكن الفوضوي".. هذه الشرائح الوسطى الجديدة اشتغلت في جهاز الدولة وتغلغلت في النسيج الاقتصادي المتحول حضرياً، وأصبحت عماد المجتمع الجديد. وهو ما أظهرته الحالة التونسية في التفاوت بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، والتي شكل الزحف إلى "المركز" – العاصمة ممن تم إقصاؤهم بفعل تمركز والسلطة فعل حسم نهائي. كذلك كان لشباب "الخريجين" من أبناء الطبقة المتوسطة في حصر الدور المحوري في غمار الانتفاضة الشعبية في مقابل الدور المتردد والمتذبذب لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة المدينية[٧].

---

[6] – أنظر في هذا المجال تحليل جاك قبانجي: الربيع العربي إلى أين، أفق جديد للتغيير الديموقراطي (عمل جماعي)، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص١١٩.

[7] أنظر في هذا المجال محمد عبد الشفيع عيسى: فروض نظرية على محك الخبرة الثورية في تونس ومصر، نشرت في المستقبل العربي (العدد ٣٨٦/نيسان – أبريل ٢٠٠٠)، ص١٣٣–١٣٨.

وكلنا يعلم الدور الوطني والتنويري للطبقة الوسطى في فترتها الذهبية، فهي لعبت دوراً أساسياً في مواجهة الاستعمار، ثم بعد ذلك في بناء الدولة الوطنية بسبب انتشار التعليم بين أوساطها، فكانت بمثابة الرافعة التي نهضت بالتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مراحل معينة، وأسست القواعد الحقيقية للثقافة والتغير الديموقراطي، وربما يكون من أبرز نتائج الثورات العربية إنها أعادت الاعتبار للطبقة الوسطى ولدورها في المجتمع.

ما حدث عملياً إن الدولة العربية الحديثة إلى جانب الفشل التنموي والاقتصادي أنتجت تهميش سياسي إلى أبعد الحدود يتمثل في عدم تمكين المواطنين من المطالبة بحقوقهم السياسية وحاجاتهم الاقتصادية، في ظل سيطرة الحزب الواحد المقنع بصورة الجهة أو المؤتمر او ما يشبه ذلك، يترافق ذلك كله مع تدني الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات الدولة وتحولها إلى أدوات بيد البيروقراطيات السياسية، وتحول السلطات التشريعية إلى ملحق بالسلطات التنفيذية، ومن يقبع خلفها من تحالف العسكر ورجال الأعمال وأباطرة السياسة، فضلاً عن تفشي الفساد في السلطة القضائية وهشاشة استقلالها.

ولعل أبرز مثال على تعطيل عمل البرلمانات العربية عن القيام بدورها، تلك النزعة لتوريث السلطة من جهة، وتغييب المعارضة، حيث لم يرَ مجلس الشعب المصري ببيع الغاز الطبيعي وتصديره لإسرائيل بأسعار لا نظير لها في العالم ما يستدعي اعتراضه، كما فعل نظيره مجلس الشعب السوري الذي لم يثر قضية دفن النفايات السامة إلا عند خروج عبد الحليم خدام من السلطة وسكوته طيلة الفترة السابقة عن هذا الأمر فضلاً عن مسألة رفع الدعم عن المحروقات التي لم تلقَ اعتراضاً رغم أثارها السلبية على الطبقات الفقيرة، ورغم أن نصف أعضاء المجلس يجب أن يكونوا من العمال والفلاحين وفقاً للدستور السوري.

– **تحالف الفساد والاستبداد كمنتج موضوعي للهزيمة:** لقد أفرز المعطى السوسيولوجي على المستوى السياسي والاجتماعي العربي، تحالفاً واضحاً بين الاستبداد والفساد، بين التسلط والتخلف، الأمر الذي أشاع أجواء من عدم الاستقرار السياسي الداخلي في ظل غياب كامل للديموقراطية. في مثل هذه الظروف من الطبيعي أن تتنامى الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خصوصاً في ظل غياب المؤسسات المدنية القادرة على إدماج المواطنين وحمايتهم من تغوّل الأجهزة السلطوية الأمنية والاقتصادية.

بين شقوق وخطوط الواقع المتردي دخلت مجتمعاتنا في مشهد مأزوم، وأصابتها الهزيمة من الداخل قبل أن تواجه ضغط الخارج، ولم يكن عسيراً على جيل الثورة أن يكتشف تلك العلاقة الجدلية بين ثالوث البؤس والشقاء العربي المتمثل بـ"**الاستبداد والتخلف والهزيمة**" وما بينهما من ترابط عضوي وتبادل وتلاحم في الوظيفة والنتائج. فهذا الثالوث الشقي تتغذى عناصره من بعضها البعض، وتستقوي إحداها بالأخرى لتشكل حائط السد "المانع" لأي تغيير نحو نقيضها ولو بالإصلاح التدريجي. لذلك كان لا بد من الثورة لإسقاط أنظمة الاستبداد والتخلف والهزيمة.